

للو دعيه اما اذا جعل المسد فهو ضامن لها والحاله هذه وعبارته العباد لو ضاع  
التزوج على الكمال جعل سد ضاعه منه وكذا لو وضعه في موضع ونسبه انتهى  
فانهم انه اذا علم سب الضياع فلا ضمان واكد اعلم انه احد بعد الرضى المتأخر  
وطلب في الوضوع عليه كالتبته الحواجب القول في الوضوع بمنه واذ لم يرس  
السبب والحاله اذا كان في الكسور عباد العباد في موضع الوضوع المتوجه على العاقل  
سد ضياعه منه وكذا لو وضع في موضع ونسبه اسهت لها مشاهد فيله  
الواله لا يقبل الوضوع ضاع على نسبه وان لم يقبل حملت سيد ضياعه باقائه  
ضاع مره على ارض حواجبي تاي مشايه به من ذلك وسد العباد  
تا علم ذلك وما ذلك في العباد اصله في مواضع العقود تا نظر على العقود في تناويه  
لتعلم ما قبله والاعلم كتاب النكاح مسله في اهل  
بالعه الهال وعلم عقدها احوها يرضاهما على احو ولم يخص والعم بالاسند  
الاخ بالعقد عند حاكم الشريعه المظهر في اصول العم وتالرات اخا انما ليس  
بشديد نهال يبع العقد اما اقتونا ما حورين الحواجب اذا كانت النكاح  
بالنفا منصفاً بالاعتقود بالعتق صحيح ولا اعتراض للعم في ذلك كما هو راجح  
وما ذكره والكلام على الفاسق قال في الرضوخ وامرنا انما لفتي به الصحيح  
الكثر المتأخر في كاسي الحواجب يودنه انه بلي انتهى صححه الشيخ عم العنك  
تالرات

حد

تالرات الوازع الطبع ايقود من الوازع الشريعي وهذا هو الذي عليه العمل والفنوي في هذا  
الوفات لعموم الفسق وغلبته نعم في زياده الروضه عن العاقل ان كان حيا  
لو سلبناه الوالي يملك بقلته اي من يرتكب ما يفسده به ولي في الاولي فا التوكيد  
وهذا الذي قاله حسن نسيح ان تكون العمله واختاره اي الصلح في فوائده والله اعلم  
**مسله** حل تزوج امرا ودخل عليها وجامعها ولا يبرأ لم يقتضى نكاحا تزوجها  
رحل ثانی حصل منه سد تزوجا الزوج والقول في تزوج على سدي تلفها ولم يقتضها  
هل حور له وراجها امرا انتونا ما حورين الحواجب نعم حور له نكاحها والى الا ما ذكر  
في السوال الا نزل الا حورا ما حور او اقبضوا البكر على البلقيع تال احور  
بعد الا حور في حور المنى لقوله تعالى الذي حلفت بهما وليس ذلك حورا والله اعلم  
**مسله** من العقده احمد افضل في امره شريفه احاجت الى التزوج والى يرب  
فيها كمن يملكها ولم يتيها رجليه كاستغيا فوق مسانه العقده في بلدتها  
للنصارى نواها والت ان لم تزوجوا الى الهد الذي لا يملكه في بلاد خدت  
في دين النصارى هل حور للعاقب ان يزوجها من غير كفوف خوف الفتنه  
تلك كانت الوالي حواجر وامسح من تزوجها فغير الكفوف بل يكون عضل  
وتحور للنصارى تزوجها امرا لا يكون امتناعه عضل في الحور للعاقب تزوجها  
انتونا ما حورين الحواجب اذا لم يكن وليها حواجر فالله اعلم انه يصح زواجها

حوا